وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل – كليه الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

الرقابة الداخلية على العمليات النقدية

بحث تقدم به الطالب

عبدالله مصطفى محمد

الى قسم المحاسبة لمتطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بـأشراف

م. ازدهار جاسم محمد

1445هـ

2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(التوبة: 105)

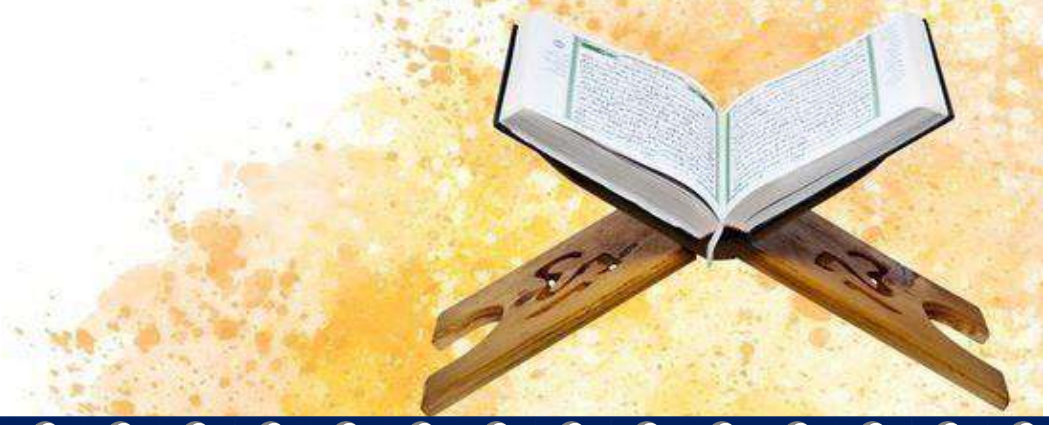

الاهداء

بكل فخر وجد بين ثنايا قلبي اهدي تخرجي و ثمرة جهدي الى سندي في هذه الحياة و مصدر الأمان الذي استمد منه قوتي الى نور عيني و حظي الجيد و فوزي و فخري الى بهجة ايامي و ظلي و جناحي و آمالي كلها

ابي الغالي

الى التي سهرت الليالي حبيبة العمر

امي الغالية

الى سندي ورفيقة دربي

زوجتي الحبيبة

أُهديكم بخشي المُتواضع

الشكر والتقدير

قال تعالى ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ سورة إبراهيم الاية 7

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا البحث وأنعم علينا نعمة العلم وهدانا إلى نوره ويسر لنا الصعاب

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى الأساتذة الفاضلة (م.ازدهار) على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع اساتذة قسم المحاسبة لما بذلوه لنا من نصح وتوجيهات طوال دراستنا

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج
المقدمة	1
منهجية البحث	3-2
المبحث الاول : (الرقابة الداخلية)	11-4
المبحث الثاني (العمليات النقدية)	16-12
المبحث الثالث : الجانب العملي	29-17
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	30
المصادر	32-31

المقدمة

الرقابة الداخلية هي النظام الشامل للرقابات من مالية وغيرها وهي التي تقوم الإدارة بوضعها بهدف تنفيذ الأعمال بطريقة منظمة لضمان الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية ولضمان الدقة الحسابية ويطلق الإداريون مصطلح الرقابة على مجموعة الأعمال المختلفة لمتابعة تنفيذ الخطة وتسجيل الأرقام التي تتحقق والتعرف عليها ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحديد إي اتجاه يساعد علي تحقيق الأهداف ومعالجة أي قصور فالرقابة وظيفة إدارية مهمة لاستمرار أي مشروع سواء كان تجاري أو صناعي .

لذلك جاءت فكرة البحث عن دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية المطبقة داخل البنك وتتضمن الدراسة الجانب النظري وهو يمثل الأسلوب العملي لنظام الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية .

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث :

عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي إلى عدم دقة وصحة البيانات يؤدي إلى وقوع الأخطاء المقصودة والغير مقصودة وضعف النظام يعني احتمال وجود الأخطاء وفي هذه الدراسة نبحث في إيجاد إجابات على التساؤول الاتي : -

(ما نظام الرقابة الداخلية على العمليات النقدية)

ثانيا: أهمية البحث :

الأهمية العلمية : تنبع أهمية البحث من أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية وذلك حتى تتوفر الحماية الكافية لهذه العمليات بمراقبتها . من صحة الأهمية العملية وتتمثل في أهمية مراجعة المقبوضات والمدفوعات النقدية للتأكد الرصيد والمدفوعات وذلك للمحافظة علي هذه المقبوضات والمدفوعات والكشف عن أي تلاعب بمجرد وقوعه

ثالثا: أهداف البحث

يرمي البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية :

(1) فحص نظام الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية واكتشاف مواطن الخلل .

(2) وضع الحلول اللائمة للمشاكل التي تحول دون تطبيق نظام جيد للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية .

(3) تحديد أساليب الرقابة الداخلية وربط الجانب النظري بالمجال التطبيقي لضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية .

رابعا: فروض البحث

يختبر البحث الفروض الآتية :

(1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية .

(2) يساعد نظام الرقابة الداخلية علي تحسين الأداء .

(3) تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

خامسا: منهجية البحث :

اعتمد البحث على مناهج متعددة الجوانب منها :

المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الفرضيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث و المنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة البحث .

سادسا: مصادر جمع البيانات :

(1) المصادر الأولية تم جمعها من خلال أداة الدراسة الاستبانة .

(2) المصادر الثانوية الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية والمواقع الالكترونية .

المبحث الاول

الرقابة الداخلية

اولا: مفهوم الرقابة الداخلية

رجع الاهتمام بالرقابة الداخلية، إلى دورها الفعال في التحقق من أن جميع أعمال البنوك تتم بأسلوب متسق مع السياسات والاستراتيجيات الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة .

هذا فضلا عن امتلاك البنك لسياسات كافية تضمن مستوى من التعاملات في قطاع المال، بالإضافة للاطمئنان على أن جميع هذه التعاملات تتم في نطاق السلطات المناسبة، وأن الأصول يتم المحافظة عليها وأن جميع الالتزامات مراقبة وتحت السيطرة، إضافة إلى تدفق المعلومات بصورة سليمة وفي الوقت المناسب، وأن إدارة البنك قادرة على تقييم وإدارة والسيطرة على مخاطر العمل .

من هنا يتضح بأن هناك علاقة وثيقة بين الإدارة والرقابة، نرى أن نقوم بتوضيحها بشيء من الإيجاز كما يلي :

إن كلمة الإدارة هي كلمة يونانية تعني الخدمة، والإدارة العامة تعني الخدمة العامة، وقد عرفت بأنها "تتكون من جميع العمليات التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة"

كما عرفت بأنها التنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المرسومة"، وعرفت أيضا بأنها " نشاطات الجماعات المتعاونة في خدمة الحكومة لتحقيق أهدافها المرسومة " (الطحلة، 11:2003).

وإذا كان المعنى اللغوي للرقابة يعني المحافظة والانتظار فإن المعنى العلمي هو "التأكد من تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد"، أو هو "التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطط المقررة" أو "نوع من المقابلة بين عنصري العمل المخطط والعمل المنفذ وهي بذلك تستهدف قياس الجهد بالنسبة للأهداف المرجوة" . (درة وآخرون، 1994،21)

ويرى البعض بأن الرقابة "هي وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بهدف التأكد من أن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاية، وفي الوقت المحدد لها، فهي لا تهدف إلى تحديد الأخطاء، ومراقبة سير العمل بل ترمي إلى تقويمها وتصحيحها". (العبيدي، 1991:19).

وقد أقر المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا تعريف الرقابة بأنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وتهدف إلي التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاية استخدامها، وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة ." (المجمع العربي، نيسان ٢٠٠٣:).

مما سبق، يمكن الاستنتاج بان الرقابة الداخلية هي :

أحد مكونات العملية الإدارية الهامة، فالرقابة تهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وفقا للسياسات المقرة، والتأكد من حسن الأداء، وكفاية العمليات، وفاعلية القرارات، وتحديد الانحرافات، والعمل على تقويمها، مما ينعكس إيجابا على متخذي القرارات الإدارية والمالية .

ثانيا: مراحل تطور الرقابة :

حدد الباحث في العصر الحديث مراحل ثلاث لتطور الرقابة :

أ- مرحلة القواعد:

حيث جرى التركيز في هذه المرحلة على إيجاد مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير لمراقبة تصرفات أولئك المسئولين عن جمع وجباية الأموال وحفظها وطرق إنفاقها .

ب- مرحلة روح القانون :

وهي الفترة ما بين الحروب العالمية الأولي والثانية، حيث جري التركيز على روح القانون والنظام، بدلا من الالتزام الصارم به، وذلك لضرورة تسهيل إجراءات الإنفاق لتمويل هذه الحروب، فيما عرف بمقتضيات المصلحة العليا للشعوب .

ت- مرحلة الحساب:

وهذه الفترة اقتصرت على الإصلاحات الحديثة في منتصف القرن العشرين، حيث تركز الاهتمام حول الرقابة على مدى توفر الأموال العامة، ومدى تحقيق الأهداف، والغايات التي وجدت من أجلها البرامج الحكومية المختلفة .

ويمكن القول أن هناك مرحلة رابعة يمكن إضافتها للمراحل الثلاث المذكورة وهي مرحلة نظام الرقابة العالمي أو ما يعرف (بإطار لجنة بازل):حيث لم يعد دور الرقابة قاصرا على التأكد من أن الإدارة في البنوك تسيطر على جميع المخاطر، بل امتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والنظم الهادفة إلى حماية البنك من هذه المخاطر.

إضافة إلى التأكد من قدرة البنك على ممارسة جميع أوجه النشاط بصورة مناسبة، وذلك من خلال متابعة المراقبين الدوري لمدى مناسبة الأساليب والنظم القائمة للتطورات الحادثة في بيئة العمل البنكي .

ثالثا: نظام الرقابة الداخلية :

إن إقامة نظام فعال وسليم للرقابة الداخلية، يقع على عاتق إدارة المنشأة، كما أن من مسئوليتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه .

كما أن هناك إلزاما قانونيا يقع على عاتق الإدارة بإمساك حسابات منتظمة تمكنها في نهاية العام من عمل القوائم المالية لبيان نتائج أعمالها ومركزها المالي وبصفة خاصة في حالة المؤسسات العامة والشركات المساهمة وليس من المعقول وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

وهكذا نرى من الأهمية بمكان، التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها، ومسئولية الإدارة تجاه إيجاد نظام للرقابة الداخلية، ومن ثم التطرق إلى مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال، والعوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، ومن ثم دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي .

رابعا: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يجمع الباحث في المراجعة على انه لابد من توافر المقومات الرئيسية التي تعكس قوة وفعالية هذا النظام حيث أن نظام الرقابة الداخلية القوي من شأنه تحقيق أهداف المؤسسة المرسومة في الخطة العامة من جهة ويسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن وضعية المؤسسة الحقيقية من جهة أخرى نظرا لان هذه المقومات تعمل على زيادة واثبات قوة نظام الرقابة الداخلية .وهذه المقومات التي يجب أن تتوفر في نظام الرقابة السليم هي (صلاح ربيعة،73،2011)

1- هيكل تنظيم إداري

يراعي في وضعة تسلسل الاختصاصات وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسئوليات لهذه الإدارات بدقة تامة . والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي. بل لابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسئوليات معينه ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني ولابد أن تراعي فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات في المستقبل كذلك يجب أن تحقق الخطة التنظيمية الهيكل التنظيمي استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول وعن تلك التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول والمقصود من استقلال الإدارات هو منع أي إدارة من المحاسبة عن نتائج أعمالها أي لا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل شخص أخر حتى لا يحدث تلاعب أو تغيير بالسجلات يجعل اكتشافه أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلا وعندما يتحقق استقلال الوظائف المشار إليه ينبغي بعدها تحديد السلطات التي تتناسب مع المسئوليات وذلك عن طريق دليل مطبوعات تصدره الشركة ليكون مرشداً ومرجعاً لجميع المختصين فلا يحدث تضارب أو تداخل أو تكرار للاختصاص.

2- نظام محاسبي:

نظام محاسبي سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع وتصميم الدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة ، ويجب أن يراعي في السجل أو المستند البساطة والوضوح حتى يسهل فهمة لمن يستعمله ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفاً من أهداف إدارة المشروع كما يجب إن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى تقلل من تغير النماذج كل حين كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر بها المستند أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعي في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة ، وأن يتضمن الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من مهمتها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج أضف إلى ذلك ضرورة إعطاء كل حساب مدلوله الدقيق الواضح ووجوب وجود تعليمات واضحة لما يجب تضمينه تحت كل بند أو حساب واشتمال الدليل على حسابات مراقبة حسابات إجمالية والفصل الواضح بين العناصر الايرادية والرأسمالية من نفقات وإيرادات وتضمين الدليل نظاماً دقيقا لترقيم الحسابات بما يكفل السرعة والاقتصاد ويساعد على تسهيل استخدام أنظمة المحاسبة الآلية أما الدورات المستندية المرتبطة بالنظام المحاسبي فيختلف تصميمها باختلاف العمليات والمستندات مما يصعب معه وضع تصميم موحد لدورات مستنديه يطبق على جميع المنشآت أو الشركات .

3- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها إلى آخرها ، أي إنشائها والاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها لان الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة سيشكل خطرا على المشروع بوجود تلاعب أو اختلاس لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية في أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف رقابة على موظف آخر وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ

4- اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة:

وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة ، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة

5- رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله المختلفة:

وذلك لتحقيق كفاءة عالية فيه ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه وتتم رقابة الأداء بطريقة غير مباشرة كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية وتقارير الكفاية والتدقيق الداخلية وما شابه.(خالد امين،169)

6- استخدام كافة الوسائل الآلية:

ونقصد بهذا المقوم استعمال وإدخال الوسائل الآلية

- الآلة الحاسبة والإعلام الآلي
- وذلك لكون هذه توفر الآتي: دقة وسرعة المعالجة وسهولة الحصول على المعلومات.
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة...
- توفير الوقت والتحكم بالمعلومات.
- خفض تكلفة المعالجة وتدعيم العمل بكفاءة

هذه هي المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وتختلف من مشروع لآخر حيث لا يمكن توافرها إلا في المنشآت الكبيرة التي تملك الإمكانيات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي أما المنشأة الصغيرة فيتعذر وجود ذلك فيها.

خامسا: أهداف الرقابة الداخلية:

أجمعت التعاريف التي أوردناها سابقاً لنظام الرقابة الداخلية على إن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي: (التهامي ،2013، 92)

1- التحكم في المؤسسة:

إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمى إليه المؤسسة ينبغي عليها تحديد أهدافها ، هيا كلها طرقها وإجراءاتها من اجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها ، والمساعدة في خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2- حماية الأصول:

إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول الاستمارات ، المخزونان ، الحقوق إن هذه الحماية تمكن للمؤسسة من الإبقاء أو المحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة...

3- ضمان نوعية المعلومات:

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من اجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات بيد إن تجهيز هذه البيانات المحاسبية تتم عبر نظام المعلومات المحاسبة الذية يتصف بالخصائص التالية:

1- تسجيل العمليات من المصدر في اقرب وقت ممكن.
2- إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها.

3- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة .

4- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من اجل تقديم المعلومات المحاسبية.

5- توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.

4- تشجيع العمل بكفاءة:

أن أحكام نظام للرقابة الداخلية بكل وسائلة داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء الموارد المؤسسة ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا ، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط يعطي تحسناً في مرد ودية المؤسسة .

5- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:

أن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامرالجهة المديرة ، لان تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شانه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح بإطار الخطة التنظيمية من اجل التطبيق الأمثل للأوامر ، وينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- يجب أن يبلغ إلى الموجهة إليه.
- يجب أن يكون واضحاً (مفهوما)
- يجب أن تتوفر وسائل التنفيذ.
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ

سادسا: أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخلية:

عدة للرقابة الداخلية عدة أدوات تستخدمها عند القيام بعملية الرقابة كذلك أن لها مكونات

أولا: أدوات الرقابة الداخلية:

هناك عدة أساليب وأدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية

1- الموازنات التخطيطية:

نظراً لأن الموازنة التخطيطية تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة فهي بذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها ، وبالتالي فهي تصلح كوسيلة للرقابة الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروق بينهما وتقصي أسبابها وتحديد المسئولين عنها وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها ، انحراف غير ملائم أو مواطن القوة وتنميتها (انحراف ملائم)

2- الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية:

وهي إحدى وسائل عرض المعلومات على الإدارة ، فقد يتم عرض تطور انجازات المنشاة عن عدة فترات سابقة في شكل بياني عن الأعمدة مثلا . أو منحنى يمثل تطور الكميات المنتجة والمباع منها للسوق المحلي والمصدر منها مثلا ، أو في جداول إحصائية يظهر بيانات مجمعه ومقارنة .. الخ...

3- تقارير الكفاية الدورية:

والتي يتم رفعها إلى الإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة ، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

4- دراسات الحركة والزمن:

وهي احد وسائل الرقابة الإدارية التي تهدفا إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية التجريبية) لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج بهدف تحديد الخطوات والحركات المثلى للأداء والعمل على استبعاد غير الضروري وبالتالي استنفاذ القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن .

المبحث الثاني

العمليات النقدية

اولا: نشأة النقود

لم تنشأ النقود دفعة واحدة بل نشأت وتطورت مع المجتمعات البشرية ففي البدايات الأولى من التاريخ البشرى كان حجم التجمعات البشرية قليلا ، وكانت الحرفة الأولى التي عرفها معظم البشر هي الصيد ، والتي كان يسعى الأفراد من خلالها الإشباع حاجاتهم الذاتية فقط لذلك لم تنشأ حاجة حقيقية للمبادلة بين الأفراد . وتدريجيا ومع ازدياد حجم تلك التجمعات وتطورها وظهور التجمعات الزراعية في تلك المرحلة (والتي تعد من أهم الأحداث التاريخية تم تقسيم العمل على أساس اجتماعي ، بمعنينا يتخصص البعض في الزراعة ، بينما البعض الأخر تربية الماشية . وهنا ظهرت الحاجة إلى مبادلة الأفراد لتلك السلع الفائضة عن حاجاتهم مع بعضهم البعض ، وبهذا نشأ نظام التبادل وأول صور عرفها الإنسان من هذا النظام هي المقايضة . ويعتبر نظام المقايضة أول نظام تجارى أوجدته المجتمعات البشرية وهو نظام بدائي بسيط كان يعتمد عمله بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى .

تعريف النقود شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع .(الحدرب،2010،21)

وتعرف أيضا بأنها سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى ولتسوية الالتزامات التجارية . كما تعرف بأنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية . . لذلك فانه يمكن تعريف النقود على أنها كل شيء يلاقى قبولا عاما كوسيط للمبادلة ويستخدم المدفوعات وإبراء الديون.

يمكن القول بأنه لا يعرف على وجه التحديد واليقين حتى استخدام الإنسان النقود لأول مرة ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشئون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة وان الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل . وعلى ذلك يمكن ان تلعب التغيرات النقدية دورا أساسيا فإحداث تغيرات مادية أو حقيقية فالزيادة في النقود قد تؤدى إلى زيادة تشغيل الموارد الإنتاجية وإذا

زادت النقود بدرجة أكثر من اللازم قد تؤدى هذه الزيادة إلى رفع الأسعار تعتبر النقود جزءا هاما وأساس باقي الهيكل الاقتصادي . (منصور،166،2012)

طبيعة النقود: -

تعتبر النقود بأنواعها الحالية وبوصفها ذلك الشيء الذي يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزام (سلعة) ويتحدد ثمن النقود كسلعة من نوع خاص بقوى العرض منها الطلب عليها في السوق النقديو يطلق على هذا الثمن سعر الفائدة .

تطور النقود :

استعمل الإنسان عبر تاريخ النقود الطويل العديد من السلع والأشياء الأخرى لتسهيل التبادل اى كنقود وبالرغم من عدم معرفتنا على وجه الدقة واليقين بداية هذا الاستعمال لأول مرة وكيفيته يمكن القول أن شكل النقود قد تطور تطورا هائلا فبعد ان كان في البداية سلعة عينية طبيعية ذات قيمة مادية لذاتها أصبحالآن مجرد مذكرة أو قيد مكتوب على قطعة من المعدن أو الورق أو الدفاتر في البنوك التجارية . الوظائف الأساسية للنقود يمكن القول ان الوظائف الأساسية للنقود هى الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها في عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل على نطاق واسع وبالتالي الحصول على التخصص الوظيفي و الإنتاجي في النظام الاقتصادي وهذه الوظائف تتبع من تعريف النقود وهى كوسيلة للمبادلة ووحدة الحساب والتقييم. (هشام ،26،2007)

أهمية النقود

ان هدف النشاط الاقتصاد للإنسان هو إشباع حاجاته المتعددة والتي لا تقف عند حد معين وتتمثل هذه الحاجات في المأكل والمشرب والملبس والسكن ... الخ وقد مر إنتاج النقود في مراحل متعددة من تطوره إلا ان الحاجة للنقود من خلال تطور حاجات الإنسان وإنتاجه فان الفرد يحتاج للنقود عندما زاد إنتاج الفرد عن استهلاكه.

ثانيا: وظائف السوق النقدي :

على الرغم من ان الدولار يعد الآن هو العملة الرئيسية في المدفوعات الدولية إلا أن بعض العملات قوية مثل المارك الألماني والإسترليني والين الياباني لازالت تتمتع بمكانة متزايدة فيهذا المجال . توجد عملات

كثيرة ومتزايدة لازالت تتم في سوق لندن أكثر من أي سوق عالمية أخرى للخصم . ففي انجلترا نجد ان سماسرة الأوراق التجارية وبيوت الخصم يقترضون من البنوك التجارية عند سعر فائدة منخفض جدا لان الفرض يمكن رده في خلال الأجل القصير .

وتعتبر هذه ميزة تتمتع بها البنوك الانجليزية لأنها تمدها بأصل مميز من أصولا لسيولة ، وبالتالي تمكن البنوك الانجليزية من الاحتفاظ باحتياطيات نقدية منخفضة بالمقارنة بمعظم البنوك العالمية الأخرى . ويلاحظ أن توافر سوق جيد للنقد يجنب البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي فإذا وجدت هذه البنوك مثلا ان لديها عجزا في السيولة فانه يمكنها استرداد جزء من قروضها في السوق النقديو بالتالي تجبر المشتركين الآخر ينفي السوق على الاقتراض من البنك المركزي وهذا الاقتراض أكثر تكلفة بالنسبة لهؤلاء المشتركين لان البنك المركزي يتقاضى سعر فائدة أكثر ارتفاعا من السعر الذي يحصل على البنك التجاري سواء بالنسبة للقروض قصيرة الأجل ام بالنسبة لإعادة خصم الأوراق التجارية . ويلاحظ ان دخول البنك المركزي مع البنوك التجارية في سوق النقد يعتبر من المميزات الواضحة للنظام المصرفي في دولة من الدول في الوقت الحاضر .

تطورات السوق النقدي خلال السنوات الخمسين الماضية حدثت تطورات هامة أدت إلى التأثير في أسواق النقد في العالم ، فاستخدم الكمبيالة كوسيلة من وسائل الدفع الدولية قد تناقض بدرجة ملحوظة والسبب الرئيسي أن الكمبيالة الأجنبية قد حل محلها لدرجة كبيرة جداً الحوالات المصرفية من دولة إلي أخرى فإذا تم استخدام الحوالة المصرفية فان المستورد يرسل حوالة بالكمية المطلوبة من النقود بعملة دائنة ويقوم بالدفع مستخدماً الشيكات الخاصة به كما توجد حالياً وسيلة أخرى للدفع .(الشريف،42،2005)

ثالثا: أسس الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية

تعد النقدية أكثر الأصول سيولة ، وبالتالي فإنها أكثرها عرضة للاختلاس والتلاعب من غيرها من الأصول ، ولهذا كان من الضروري وضع أنظمة رقابة فعالة على جميع العمليات واتخاذ الإجراءات والوسائل التي تطمئن المراجع إلى دقة العمليات النقدية المثبتة بالدفاتر والي قيمة الرصيد النقدي الموضح بقائمة المركز المالي . وعند قيام المراجع بفحص العمليات النقدية فإن الأهداف الرئيسية لهذا الفحص تتمثل في الآتي :(خالد امين ،241،2015)

1- دراسة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من وجود رقابة فعالة على العمليات النقدية .

2- التأكد من أن رصيد النقدية الموجودة بخزائن المنشأة أو حساباتها لدى البنوك مطابق لما هو وارد بدفتر النقدية وقائمة المركز المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية .

3- التأكد من أن النقدية الموجودة بخزينة المنشأة او حساباتها لدي البنوك هي ما يجب أن يكون موجودة فعلاً في هذا التاريخ .

رابعا: المبادئ العامة للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية

1- ان يهدف نظام الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية إلى التأكد من الأمور التالية : جميع المتحصلات النقدية التي كان يجب استلامها قد تم استلامها فعلاً وقيدت بدقة في حينها في سجلات المنشأة (دفتر النقدية التحليلي)

2- أن جميع المدفوعات النقدية قد تمت لأغراض مشروعة وانه قد تم اعتمادها من الجهة الإدارية المختصة ، كما تم تسجيلها بدفتر النقدية التحليلي بطريقة صحيحة

3- أن النقدية في الصندوق والبنوك تظهر في سجلات المنشأة بطريقة صحيحة وأن هناك إجراءات كافية لحماية هذه الأموال الرقابة الداخلية علي المقبوضات النقدية يهدف المراجع من تحقيق المقبوضات النقدية إلى التأكد من أن جميع هذه المقبوضات قد أسس الرقابة الداخلية على المبيعات النقدية تزداد فرص الغش في المبيعات النقدية بدرجة كبيرة ، وتزداد فعالية نظام الرقابة الداخلية للمبيعات النقدية إذا أشترك اثنان أو أكثر من الموظفين (عدا البائع والصراف) في أى عملية بيع الوسائل المستخدمة لتحقيق

4- الرقابة علي المبيعات النقدية :

أ- تحقيق الرقابة بواسطة آلات تسجيل النقدية في كثير من المنشآت لا تسمح طبيعة أعمال المشروع إلا بوجود موظف واحد يقوم بعملية البيع واستلام الثمن ، وتسليم البضاعة إلى العميل .تسجيل النقدية بالمميزات الرقابية التالية : -

1- إظهار قيمة البضاعة المباعة بطريقة مرئية على شاشة الآلة أمام العميل

2- تقوم الآلة بإعداد إيصال مطبوع بتفاصيل البضاعة المباعة

3- يتم تسجيل قيمة مبيعات اليوم الكلية علي شريط داخل الآلة .

ب- آلات كتابة الفواتير : تستعين كثير من المنشآت بهذه الآلات لتحقيق الرقابة المطلوبة علي المبيعات النقدية وتقوم هذه الآلات بتغذية نموذج لفاتورة البيع من ثلاث صور في المكان المعد لذلك في الآلة .

ج- أنظمة نقطة المبيعات الالكترونية يقوم العديد من متاجر التجزئة الكبيرة باستخدام أنواع خاصة من آلات تسجيل النقدية الالكترونية والتي تستخدم جهاز كمبيوتر استخداماً مباشراً ، وتقوم الآلة بقراءة السعر والبيانات الأخرى من بطاقات خاصة للثمن ملصقة على البضاعة ويقوم البائع بتمرير عصا صغيرة متصلة بالكمبيوتر فوق بطاقة الثمن فتقوم اله تسجيل النقدية الالكترونية بتسجيل عملية البيع بسعرها الصحيح .

خامسا: الرقابة الداخلية على العمليات النقدية

العمليات النقدية هي كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات والتي تتم نقداً او بشيكات وكل المشروعات يهمها ان يتوافر بها نظام محكم لضبط ومراقبة العمليات النقدية ، يمنع فرص التلاعب ، وتوفير الضمانات الكفيلة بالكشف عن اى تلاعب قد يحدث فيها . ورغم الاختلاف بين المشروعات فيما يتعلق بطريقة البيع فمنها الذى . يبيع بالأجل ، وأخرى نقداً أو بالتقسيط ، وأخرى تعتمد في تحصيل قيمة المبيعات علي محصلين ، إلا إن القواعد تبيع الرئيسية للرقابة الداخلية على العمليات النقدية تكاد تكون متفقة بين الشركات ، ويمكن إيجاز هذه القواعد في الآتي : -(الشريف،100،2015)

1- يجب مراعاة الدقة والعناية في اختيار أمين الخزينة .
2- ضرورة تحديد اختصاصات ومسئوليات أمين الخزينة بوضوح تام وتركيز مهامه علي أعمال الخزينة البحتة .
3- تحذير امين الخزينة من قبول اى توريد نقدية إلا من الشخص المسئول وبموجب إذن توريد

ضرورة الفصل بين المتحصلات النقدية وبين المبالغ المخصصة للسلفة المستديمة لمنع تعريض السلفة من المتحصلات النقدية .

المبحث الثالث

الجانب العملي

المطلب الاول :

أولاً : أداة الدراسة :

تم تصميم الاستبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدارسات السابقة والمرجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدارسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 22 فرد من الموظفين بعينة البحث وتتكون الإستبانة من أجزين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة ، المسمي الوظيفي) وذلك للوقوف على أعمار و مؤهلات وتخصصات وخبرات ووظائف المبحوثين.

الجزء الثاني يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حده.

عبارات الإستبانة :

تم توجيه عبارات الإستبانة على الموظفين (عينة الدارسة) وقد احتوت الإستبانة على (14) سؤال و على كل فرد من عينة الدارسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدارسة الخمسة ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الإستبانة :

تم اختبار ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الاحصائى وقد كانت النتيجة 2.41 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الإستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- المنوال.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الإستبانة على عينة الدارسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، حيث تم تح ويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (12345)على الترتيب .

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1- العمر :

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
1	اقل من 30سنة	59	**%54**
2	30-40 سنة	12	**%30**
3	41-50سنة	0	**%12**
4	51-60 سنة	5	**%4**
المجموع		50	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات دارسة الميدانية

شكل(1)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

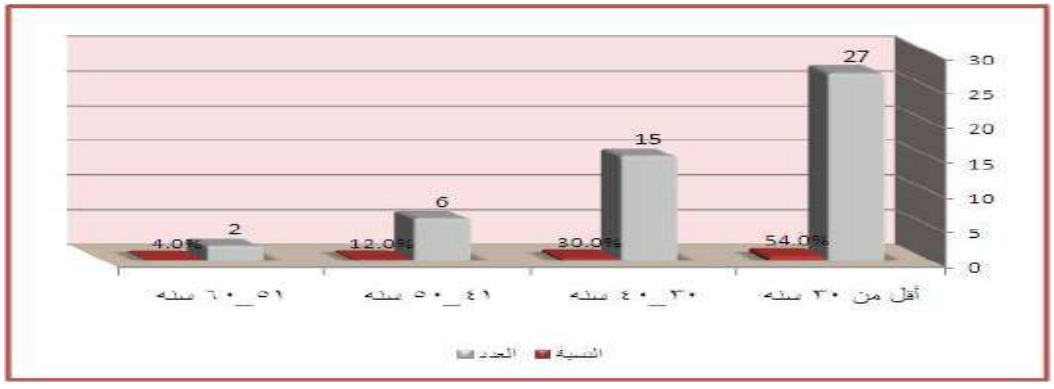

المصدر: إعداد الباحث

2- **المؤهل العلمي :**

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
1	شهادة ثانوية	4	**%8**
2	جامعي	34	**%68**
3	فوق الجامعي	12	**%24**
4	أخرى أذكرها	_	**_**
	المجموع	50	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية

شكل (2)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

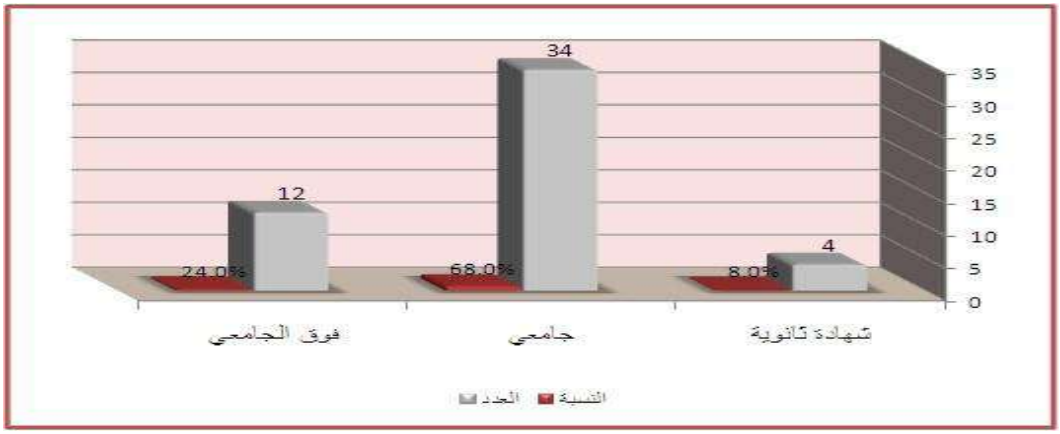

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدارسة الميدانية

3- **التخصص العلمي:**

جدول رقم(3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق معايير لتخصص العلمي

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
1	مصارف	6	**%12**
2	اقتصاد	8	**%16**
3	محاسبة	23	**%64**
4	إدارة أعمال	7	**%14**
5	أخري حددها	6	**%12**
	المجموع	50	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

شكل (3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

4- **سنوات الخبرة:**

جدول (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1	اقل من 5 سنة	27	**%54**
2	من 5_10 سنة	13	**%26**
3	من11_51سنه	2	**%4**
4	أكثر من 20 سنة	8	**%16**
	المجموع	50	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

شكل (4)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

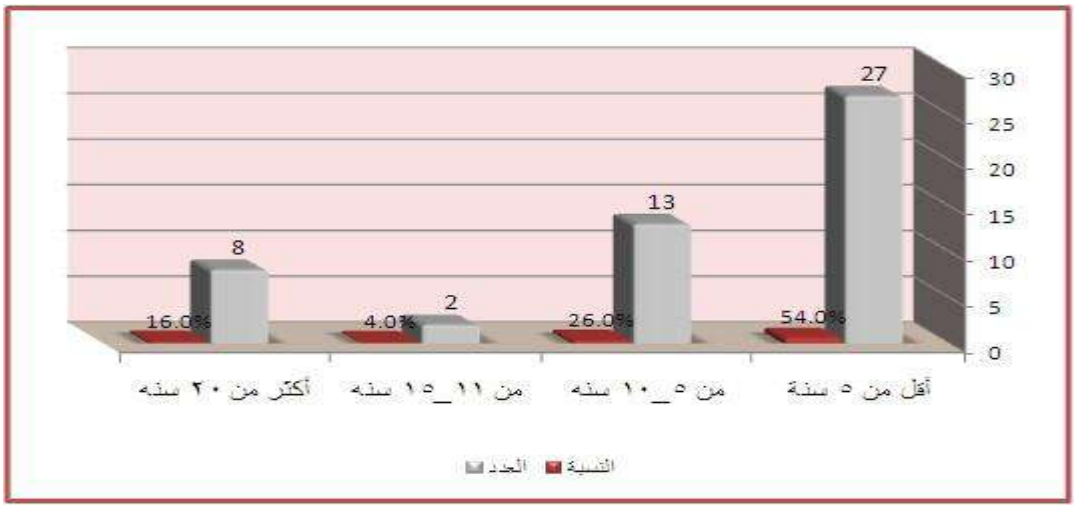

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

5- **المسمي الوظيفي :**

جدول (5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

الرقم	المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
1	موظف	37	**%74**
2	رئيس قسم	8	**%16**
3	نائب مدير	3	**%6**
4	مدير	-	-
5	أخري حددها	2	**%4**
	المجموع	50	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

شكل (5)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

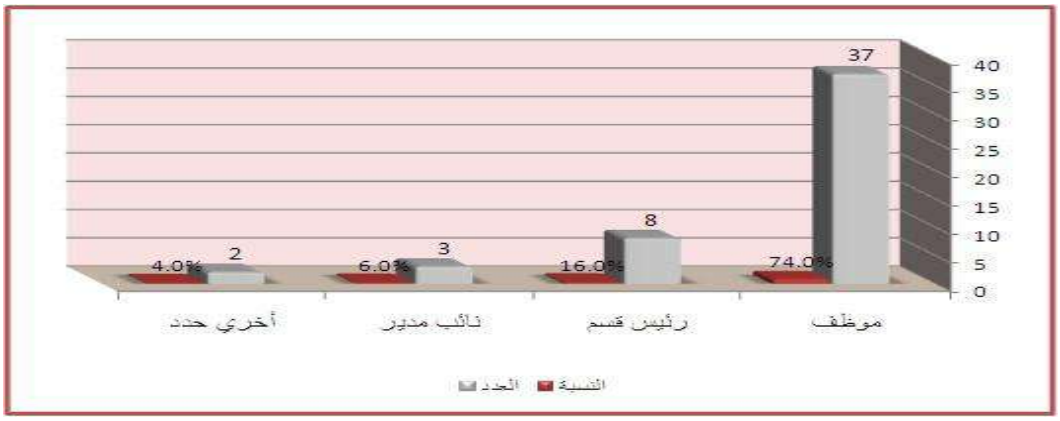

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

المطلب الثاني :توصيف متغيرات البحث وتشخيصها

تهدف هذه الفقرة الى عرض وتحليل وتفسير نتائج إجابات افراد عينة البحث بخصوص الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان من خلال استعراض قيم الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات معايير البحث. وفيما يلي توضيح تفصيلي للمعايير:

اولا: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية

جدول (6) تنصف الفرضية الأولي من فرضيات الدارسة على الأتي :-

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة	1.44	0.929	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة**
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي	1.52	0.614	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة**
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي امرقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية	1.84	0.738	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.94	0.620	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
5	يتم الإشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.66	0,479	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة**
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة	2.06	0.935	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**

المصدر : مخرجات برنامج (SPSS V.26)

يتبين من الجدول **رقم (6)** أعلاه ما يلي :

1. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.44 والانحراف المعياري لها يساوي 0.929 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة .
2. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.52 والانحراف المعياري لها 0.614 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن الموظفون القائمون على نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتمتعون بالتأهيل العلمي والعملي .
3. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.84 والانحراف المعياري لها يساوي 0.738 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يعمل على مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية .
4. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.94 والانحراف المعياري لها يساوي 0.620 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إدارة البنك تهتم بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .
5. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.66 والانحراف المعياري لها يساوي 0.479 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنه يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية
6. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 2.06 والانحراف المعياري لها يساوي 0.935 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقو نعلى أننظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتكون من وحدات متكاملة ومتناسقة .

نتائج الفرضية الثانية : تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي :.

يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك على تحسين الأداء البنك

جدول (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال	1.70	0.647	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة**
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية	1.80	0.756	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة**
3	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية	2.00	0.756	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
4	يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك	1.88	0.689	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك	1.88	0.746	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك	1.90	0.863	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**

المصدر : مخرجات برنامج (SPSS V.26)

يتبين من الجدول **رقم (7)** أعلاه ما يلي :

1. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.70 والانحراف المعياري لها يساوي 0.647 و تعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال .
2. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.80 والانحراف المعياري لها 0.756 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية .
3. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 2.00 والانحراف المعياري لها يساوي 0.756 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية .
4. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.689 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقيس بدقة الدورة النقدية بالبنك
5. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.746 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك . .
6. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.90 والانحراف المعياري لها يساوي 0.863 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك

نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات البحث على الأتي :.

تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول (8)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.74	0.694	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة**
2	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة	2.10	0.814	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
3	يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.82	0.661	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية	1.92	0.829	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
5	اترعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.82	0.629	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**
6	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضروارت المنافسة	1.88	0.689	**إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة**

المصدر : مخرجات برنامج (SPSS V.26)

يتبين من الجدول **رقم (8)** أعلاه ما يلي :

1. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.74 والانحراف المعياري لها يساوي 0.694 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنالبنك يقوم بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .
2. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.10 والانحراف المعياري لها 0.814 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة .
3. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.82 والانحراف المعياري لها يساوي 0.661 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن البنك يستخدم التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .
4. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.92 و الانحراف المعياري لها يساوي 0.829 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علىأن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يواكب متطلبات الصيرفة العالمية .
5. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.82 والانحراف المعياري لها يساوي 0.629 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن خطط البنك تراعي معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .
6. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.689 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في مراقبة الحركات النقدية .

2- نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال .

3- استخدام نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من مخاطر الغش والتزوير بنسبة كبيرة .

4- نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد في تحسين جودة التقارير المالية .

5- نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتم تقسيمه بطريقة دورية من قبل البنك .

6- تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتم فيه إشراك كافة الجهات داخل البنك ذات الصلة .

7- نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة.

ثانيا :التوصيات

1- أن تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

2- استخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنوك.

3- أن يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بابنك من وحدات متكاملة ومتناسقة.

4- أن تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

5- أن يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية الدورة النقدية بالبنك.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً : الكتب

1- أكرم حداد وآخرون ، النقود والمصارف ، عمان : دار وائل للنشر ، 2008 م) .
2- حامد طلبة محمد ابوهيبة أصول المراجعة (عمان : مطبعة زمزم ، 2011 م) .
3- حازم هاشم الألوسي الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق ، (طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2006 م) .
4- خالد شحاته الخطيب وآخر ، أسس المالية العامة (عمان) : دار وائل للنشر ، 2003 م) .
5- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات عمان دار وائل للنشر ، 2004 م) .
6- خالد أمين عبد الله التدقيق والرقابة في البنوك ، عمان : دار وائل للنشر ، 1988 م) .
7- خالد أمين عبد الله العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة ، عمان : دار وائل للنشر ، 2000) .
8- رأفت سلامة محمود وآخرون ، علم تدقيق الحسابات ، عمان : دار المسيرة ، 2011 م) .
9- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخر النقود والمصارف ، عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2015 م) .
10- زياد رمضان وآخر الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، عمان : دار وائل للنشر ، 2006 م)
11- زهير الحدريوآخر محاسبة البنوك ، عمان : دار البداية ، 2010 م) .
12- سامي محمد الوقاد وأخر ، تدقيق الحسابات ، عمان : مكتبة المجتمع العربي 2010 م) .
13- عطا الله احمد سويلم الحسبان التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان دار الراية 2009 م) . نصر
14- عبد الوهاب علي وآخرون ، الاتجاهات والمراجعة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008 م) . الحديثة في الرقابة
15- عبد الحميد الغزالي واخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (القاهرة : ب د ، 2004 م) .
16- مجدى محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال ، (الإسكندرية : دار الجديدة ، 2002 م) . الجامعة
17- منصور حامد محمود ، أساسيات المراجعة (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1993 م) .
18- محمد علي شحاته ، مراجعة وفحص الحسابات (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1963 م) .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1- انشراح احمد شريف عثمان ، دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة لفترة ما بين 1996 م - 2000 م ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009 م) .

2- أم سترين على الحسن محمد خير القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودان الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2005 م) .

3- جعفر عثمان الشريف ، الرقابة الداخلية وأثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي ، الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005 م) .

4- صلاح عبد الله كنة تقييم نظام الرقابة الداخلية علي عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2005 م) .

5- عبد المحسن إسماعيل محمد عبد الله ، دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2006 م) .

6- نجاة على التوم حامد ، تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2000 م) .

7- هشام الدين عبد السلام محمد احمد ، دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية ، (الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2007 م)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة بابـــل

كليـــــة الادارة والاقتصاد

قســـــم المحاسبة

استمارة استبانة

تحية احترام وتقدير

الاستمارة التي بين أيديكم تتضمن مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات المتعلقة بموضوع الدراسة (الرقابة الداخلية على العمليات النقدية) وتعد هذه الاستمارة مقياساً يعتمد لأغراض البحث العلمي ، وان تفضلكم بالإجابة المناسبة يساهم في الحصول على نتائج دقيقة بما يعزز تحقيق أهداف البحث ، علماً بان الإجابة تستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً .

1- يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة بوضع علامة (✓) امام اختيار واحد لكل سؤال ترونه يعكس الواقع او هو اقرب الى ذلك.

2- عدم ذكر الاسم أو التوقيع على الاستبانة لطفاً.

3- الإجابة عن الأسئلة المطروحة يوصل إلى النتائج المطلوبة وبالتالي إلى نجاح مشروع الدراسة بحول الله تعالى.

متمنين مساعدتنا .....وشاكرين تعاونكم معنا .

البيانات الأساسية:

الرجاء وضع علامة (*) أمام الخيار المناسب:

1- العمر:

أقل من 30 سنة ☐ 30-40 سنة ☐

41- 50 سنة ☐ 51-60 سنة ☐

2- المؤهل العلمي:

شهادة ثانوية ☐ جامعي ☐

فوق الجامعي ☐ أخرى أذكرها ☐

3- التخصص العلمي:

مصارف ☐ اقتصاد ☐

محاسبة إدارة ☐ أعمال ☐

أخرى حددها ☐

4- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنة ☐ من 5 – 10 سنة ☐

11 – 15 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

5- المسمي الوظيفي:

موظف ☐ رئيس قسم مدير ☐

مدير ☐ نائب مدير ☐

أخري حددها ☐

الحور الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة.					
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي.					
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية					
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة.					

المحور الثاني: يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والموارد.					
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية.					

3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية.					
4	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوى القوائم المالية.					
4	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك.					
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك.					

المحور الثالث: تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
2	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة.					
3	يستخدم البنك النقدية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية.					
5	تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة؟					